مساهمات السياسات الجمركية في تحقيق تنمية مستدامة

- دراسة حالة الجزائر-

Customs policy contributions to achieving sustainable development Algeria case study

تومي رحاب الإسلام 01
(مخبر دراسات التنمية الاقتصادية)
جامعة عمار ثليجي، الجزائر *
toumirihabelislam@gmail.com

علاوي صفية 02
(مخبر دراسات التنمية الاقتصادية)
جامعة عمار ثليجي، الجزائر
safia.univ.83@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/07 ؛ تاريخ القبول: 2021/05/29

مستخلص:

من أهم القضايا سعي الدول إلى تحقيق التنمية والعمل على تحسين نوعية التنمية المستدامة، من خلال تكريس جهودها على تلبية احتياجات الأفراد المستقبلية اعتمادا على تحقيق هذه التنمية المستديمة، ومن أجل تجسيد ما تصبوا إليه لابد التحكم في الأسس التي تحكمها والمبادئ التي تقوم عليها، كونها تحظى بأهمية بالغة من جميع بلدان العالم.

ليس هناك شك أن الجزائر تدعم هذا المسعى، فما جاءت به في السياسات الجمركية دليل واضح على ذلك، فهدفها العمل على تنظيم التجارة الخارجية، وإصدار تعريفات جمركية على السلع التجارية، وهنا تبرز مساهمة السياسات الجمركية كأداة من شأنها تنظيم حركة التجارة وفق معايير ملائمة للبيئة تتناسب مع الاتفاقيات البيئية التي من شأنها تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر .

تصنيف JEL: Q0 ، Q5، H2 ، H8 ، K3 .

الكلمات المفتاحية: الجمارك، سياسات جمركية، التنمية المستدامة.

Abstrat:

One of the most important issues is that countries strive to achieve development and work to improve the quality of sustainable development, by devoting their efforts to meet the future needs of individuals depending on the achievement of this sustainable development, and in order to embody

* طالبة دكتوراه،تومي رحاب الإسلام.

what you aspire to, you must control the principles that govern it and the principles that underlie it, as it has Of
great importance from all countries of the world.

There is no doubt that Algeria supports this endeavor. What it brought about in customs policies is clear evidence of that. Its goal is to work on regulating foreign trade and issuing customs tariffs on commercial goods. Here, the contribution of customs policies emerges as a tool that will regulate trade movement according to appropriate environmental standards that are appropriate With the environmental agreements that would achieve sustainable development in Algeria.

Key words: Customs, customs policies, sustainable development.

Jel Classification Codes : Q0, Q5, H2, H8, K3.

مقدمة:

اكتسبت التنمية المستدامة أهمية كبيرة على الصعيد العالمي، ويعتبر الهدف الرئيسي هو الحفاظ على إجمالي الموجودات سواء الطبيعية أو التي من صنع الإنسان للأجيال المقبلة، فضلا عن التخفيف من استهلاك الموارد المحدودة، ولتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها ومنهاجها الشمولي لابد من وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها.

تقوم السياسات الجمركية بتنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي الذي من شانه حماية البيئة وتحقيق تنمية مستدامة، وذلك بتعزيز قدرة أعوان الجمارك على كشف ومكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع الحساسة بيئيا المشمولة بالاتفاقيات البيئية ذات الصلة وبمساعدتهم على تسهيل التجارة المشروعة بتلك الموارد، وطورت بذلك مبادرات بشكل فريد من التعاون والتنسيق الدوليين.

والجزائر تعمل على تحقيق التنمية المستدامة، جاعلة منها التنمية التي تعنى وتفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية الاقتصادية في المستقبل.

الإشكالية: كيف تساهم السياسات الجمركية الجزائرية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ماذا نقصد بالسياسات الجمركية؟
- ما هو مفهوم التنمية المستدامة و أهم خصائصها؟
- فيما تتمثل المهام البيئية للإدارة الجمركية الجزائرية وفق النصوص القانونية؟

للإجابة على الأسئلة المطروحة حاولنا تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

I. الإطار المفاهيمي للسياسة الجمركية

1. مفهوم السياسة الجمركية؛

2. أهمية السياسة الجمركية؛

3. أهداف السياسة الجمركية.

II. الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

1. **تعريف التنمية المستدامة؛**

2. **خصائص التنمية المستدامة؛**

3. طبيعة الأبعاد وفقا لنوع الاستدامة.

III. السياسات الجمركية ودروها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

1. العمليات الجمركية؛

2. المهام الأساسية للسياسات الجمركية ؛

3. المهام البيئية للسياسات الجمركية الجزائرية وفق النصوص القانونية؛

4. الآليات التشريعية للسياسات الجمركية لحماية البيئة؛

5. دور السياسات الجمركية في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.

IV. واقع تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر

1. مؤشرات قياس التنمية المستدامة

2. المتطلبات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة

3. واقع التنمية المستدامة في الجزائر

I. الإطار المفاهيمي للسياسة الجمركية

1. مفهوم السياسة الجمركية:

- **التعريف الأول:**

ينصرف مدلول السياسة الجمركية إلى مجموعة الإجراءات أو الوسائل التي تتخذها السلطات العامة في الدول في مجال تجارتها الخارجية في زمن معين بقصد تحقيق أهداف محددة تتفق وطبيعة النظام الاقتصادي السائد. (بوعلام، 2018، صفحة 249،248)

- **التعريف الثاني:**

إن السياسة الجمركية لا تقتصر على دراسة مستوى التعريفة الجمركية وتغيرها بل تمتد إلى دراسة الفن الجمركي في حد ذاته لأن الوضع الاقتصادي يؤثر في السياسة الجمركية، كما أن هذا الوضع يؤثر في الحال الذي تستقر عليه السياسة الجمركية، وهكذا فإن السياسة الجمركية تتأثر تبعا لما يكون عليه الحال في التجارة الخارجية أو التجارة الدولية، كما أن السياسة الجمركية لا تؤثر فقط في كيان الدور الاقتصادي ولكن لها دورها في توجيه علاقاتها السياسية مع الدول الأجنبية، أو في تصرفاتها السياسية بوجه عام.

ومما سبق يمكن أن نستنتج تعريف السياسة الجمركية بأنه ذلك الفن الجمركي ذو الأبعاد التنظيمية، والتشريعية لإدارة الجمارك الذي يشمل نظام التعريفة القيمة، أو النوعية للجمركية، لتوفير إيرادات جبائية لخزينة الدولة لتقابل بها نفقاتها.

ولا يمكن أن تنفذ السياسة الجمركية إلا عن طريق إدارة الجمارك التي تعرف بأنها تلك الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية واستيفاء الشروط والقيود الاستيرادية المقرر عليها، حماية للنظم الاقتصادية لكل دولة، وإن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلال بالنظام الاقتصادي الذي تحتمه التشريعات الاقتصادية والذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها وأهمها، ولضمان فاعلية القوانين الجمركية وسرعتها وانضباط تنفيذ أحكامها أصبغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائي على القائمين بالتنفيذ وفي حدود الاختصاص.

2. أهمية السياسة الجمركية:

تعد السياسة الجمركية إحدى أهم أدوات السياسة التجارية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، وهي ترتكز على الإدارة الجمركية والنظم التشريعية والتعريفة الجمركية، وتزداد أهمية هذه المسألة على تسارع وتيرة التطورات والتغيرات الجارية على الساحة العالمية خاصة منها التغيرات في أسعار المحروقات. (بوعلام، 2018، صفحة 248)

3. أهداف السياسة الجمركية: لعل من أهم أهداف السياسة الجمركية ما يلي:

- ❖ تشجيع الاستثمار وتعزيز قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة؛
- ❖ تسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول؛
- ❖ المساهمة في رفع إيرادات خزينة الدولة؛
- ❖ مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائط النقل العابرة للحدود؛
- ❖ مكافحة التهريب؛
- ❖ المساهمة في حماية المجتمع المحلي والبيئة من المواد لخطرة؛
- ❖ المساهمة في مراقبة الأنشطة التجارية لمنع غير المشروع منها وفقا لتشريعات السارية المفعول.

II. الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

اكتسبت التنمية المستدامة أهمية كبيرة على الصعيد العالمي، خصوصا مع انعقاد قمة البيئة في البرازيل عام 1992 والتي تمخض عنها جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، والذي يشكل بحق خطة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة،وتأسيس لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة UNCSDحيث تعتبر التنمية المستدامة نتاجا للتطور الفكري لمفهوم التنمية وتداركا للأخطاء التي كانت تشوب هذا الأخير خاصة فيما يخص علاقة التنمية بالبيئة والتنمية المستدامة.

1. تعريف التنمية المستدامة: للإلمام بمختلف تعاريف التنمية المستدامة نذكر من بين أهمها فيما يلي:

تعرف بأنها:

- الموائمة بين التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واحتياجات الجيل الحالي وجيل المستقبل، وتعرف بأنها الزيادة في صافي المنافع البشرية على الأمد الطويل التي تكمن في زيادة دخل الفرد والحد من البطالة وتخفيض نسبة الفقر والعيش حياة صحية جيدة وعرفها (Afgan) بأنها معاملة المستقبل على الأمد الطويل بطريقة مماثلة لمعاملة الحاضر. (حمدان، 2018، صفحة 2)

- الديمومة أو الاستمرارية المعنية في مفهوم التنمية، تشير إلى الامتداد والروابط بين الأجيال، أي أن الجيل الحالي يجب أن يترك للأجيال القادمة مخزونا كافيا من الموارد الطبيعية ونظاما بيئيا غير مدمر، ومستوى كاف من الملكة في العلوم والتكنولوجيا. (جواد، كانون الأول، صفحة 14)

- عرفت التنمية المستدامة من قبل المجلس العالمي للمبادرات البيئية المحلية ICLEI: بأنها تلك التنمية التي تمد بخدمات اقتصادية، اجتماعية، وبيئية أساسية لكل سكان منطقة ما دونما إخلال بإمكانية استمرارية الأنظمة الطبيعية والاجتماعية باختلاف موارد هذه الخدمات. (خلف، 2018، صفحة 2)

إن مفهوم التنمية المستدامة لا يمثل ظاهرة أو اهتماما جديدا، بل تعود المخاوف الراهنة إلى ألاف السنين وفقا لما بينه كتاب التربية الفوقية والحضارة لمؤلفيه ديل وكارتر، فهناك العديد من الأمثلة في الحضارات القديمة، كما عانت كثير من الدول الأوربية ومن بينها أيرلندا وسويسرا وأسبانيا ودول أخرى من أخراب والتصحر والرعي الجائر، إلا أن انتشار مفهوم التنمية المستدامة بشكل واسع في الفكر التنموي جاء بعد نتائج مؤتمر ستوكهولم للتنمية المستدامة عام 1972 والمتضمن ضرورة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، بسبب الحوادث السيئة للبيئة وتأثيرها عالميا نتيجة لإتباع أسلوب التنمية التقليدية المرتكزة على زيادة الإنتاج بوتيرة متسارعة دون الأخذ بنظر الاعتبار الآثار السلبية الناتجة عنها وتأثيرها على الإنسان والموارد الطبيعية والبيئية. (خضير، صفحة 6)

2. خصائص التنمية المستدامة:

هناك عدة أشكال للتنمية، حيث يتميز كل شكل بخصائص معينة تميزه عن باقي أشكال التنمية، ومن الخصائص التي تميز التنمية المستدامة عن باقي أشكال التنمية نذكر: (مناد، أفريل 2018، الصفحات 186-187)

- تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الدخل الحقيقي؛
- من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والذي تهدف له التنمية المستدامة ، فتنتج لها خاصية الحفاظ على الموارد الطبيعية؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق التوازن البيئي بالمحافظة على الموارد والاستغلال الأمثل لها؛
- تتميز أنها تنمية تتعلق بالحاضر، والمستقبل وفي كافة القطاعات وذلك مع مراعاة حقوق وحاجيات الأجيال المستقبلية؛
- هي تنمية شاملة، كما أنها تفرض مسؤولية مشتركة بين كل قطاعات الدولة؛
- عكس أشكال التنمية الأخرى التي تعد محدودة في مجال معين، فإن للتنمية المستدامة أبعاد بيئية، واجتماعية، واقتصادية،
- متداخلة فيما بينها؛
- تتبع التنمية المستدامة طرق عقلانية لاستغلال الموارد سواء كانت متجددة أو غير متجددة، لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب؛
- إحداث علاقة تكاملية بين البيئة والتنمية لتحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة.

3. طبيعة الأبعاد وفقا لنوع الاستدامة:

مما تقدم يتضح لنا بأن مفهوم التنمية المستدامة يتضمن أبعادا مختلفة ومتعددة هي على النحو الآتي: (حمدان، 2018، صفحة 3)

- **البعد الاقتصادي:**

ان التنمية المستدامة من وجهة النظر الاقتصادية تعني تحسين مستوى الرفاهية للإنسان، في ضوء نصيبه من السلع الغذائية، وخدمات السكن والنقل والتعليم والصحة، ويجب أن يكون النظام الاقتصادي مستدام قادرا على الإنتاج السلع والخدمات على أساس مستمر ضمن مستويات إنتاج يمكن التحكم فيها.

- **البعد البيئي**

يتعلق البعد البيئي بالمحافظة على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية، ولصعوبة إدارة العلاقات بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فان هذا البعد يتعرض لتحديات، تتطلب من صانعي القرار إعداد السياسات والإجراءات الكفيلة بتحقيق التوازن البيئي،

فالنمو الاقتصادي يمكن تحقيقه بوساطة القوه الإبداعية البشرية التي تمكن من تغيير الطبيعة لتفي بالاحتياجات الأساسية والمتطلبات الراحة المادية المطلوبة للحياة اليومية، ولكن عملية النمو تتبعها في الكثير من الأحيان استنفاد للبيئة الطبيعية كتلوث الهواء وتغيير المناخ وفقدان التنوع الحيوي

- **البعد الاجتماعي:** يتناول هذا البعد تحقيق العدالة الاجتماعية في التوزيع وتوافر الخدمات الاجتماعية بما في ذلك الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والمساءلة والمشاركة في صنع القرار.

-**البعد المؤسسي**: تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة التي من خلالها ترسم، وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

III. السياسات الجمركية ودروها في تحقيق التنمية المستدامة في الجز ائر

1. العمليات الجمركية:

إن الهيئة العامة للجمارك تبنى خطتها المستقبلية اعتماداً على توجهات الدولة المتمثلة في ركائز وأهداف إدخال البضائع والمسافرين وتسهيل التبادل التجاري مع الدول، كما تابعت الهيئة دورها الهام في تنفيذ البرامج والمشروعات، التي تنوعت ما بين تطوير وتعزيز الجوانب البشرية والتقنية والإجرائية أو على مستوى التعاون بين الجمارك والجهات المختلفة داخل الدولة وخارجها، وتسهيل إدخال المنتجات الاستهلاكية لسد حاجة السوق المحلي، والعمل مع شركائها يدا بيد لتحقيق انسيابية في حركة التجارة. (مالك، 2020)

غير أن ما ينبغي التأكيد على أن هناك تحقيق رقابة فعالة على البضائع التي تمر عبر نظام النقل في البلاد، ومن أجل منع تهريب متجر البضائع العابرة أثناء النقل للجمارك إرسالها إلى جمرك التصدير، من خلال تغيير البضائع صفار البيض العبور وبديلا سلعة أخرى أو الجانب المفتوح من الحاويات المحملة

بالسلع والتهريب وإعادة تركيب الجانب الحاوية مرة أخرى.

ونظام المناطق الحرة ويساعد الدولة لإنعاش اقتصادها وتشغيل العديد من القوى العاملة في المشاريع الصناعية المعدة لهذا الغرض وإجراء بعض العمليات التجارية بالعملة الأجنبية ويترتب على ذلك من زيادة في الدخل القومي وإصلاح الخلل في الميزان المدفوعات. مع ضرورة إعمال الرقابة على السماح للنظام مؤقت حتى الدور القيادي المنوط بها، حيث بعض النتائج

التطبيق العملي أشار استغلال الشركات لتقديم التنازلات من قبل النظام بعدم إعادة تصدير البضائع المستوردة والتي تباع في السابق السوق المحلية، أو تصدير السلع المحلية بدلا من السلع الأجنبية المستوردة من قبل، مما لا شك فيه أن الضرر الشديد سوف تصيب الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن السلع المستوردة من أجل السماح المؤقت لدخول البلاد دون الوفاء إجراءات الرقابة. ونظام الإفراج المؤقت يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على الطريقة التي يمكن أن المنشآت الصناعية الوفاء بالحاجة المعدات والآلات (مكلفة) والمتقدمة يتوفر مع بديل محلي من أجل أن تلعب دورها في تحقيق تلك المرافق عمليات الإنتاج اللازمة وإعادة تلك المعدات والآلات دون دفع تكلفة لشراء أو لدفع بهم الضرائب المقررة، ومع ذلك، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الحذر وإعمال الرقابة حتى لا تأخذ هذه المعدات والآلات وسيلة ل السوق المحلي من خلال التهريب والغش التي ستتحمل تؤثر سلبا على التنمية المستدامة.

ونظام سداد الضرائب هو النظام الذي يؤدي إلى خدمة الاقتصاد الوطني يأتي بعودة التي جيد الاجتماعي من جهة أخرى، بل هو النظام هي تحت سيطرة الدولة من إدارة الجمارك وتتجنب العيوب التي تواجهها جميع من الإفراج المؤقت المؤقت والسماح، والتي تأتي لها تأثير كبير في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة التنمية. (محمود)

2. تقديم المهام الأساسية للسياسات الجمركية:

أ- تحصيل الضرائب والرسوم:

تقوم إدارة الجمارك بتحصيل عدة حقوق والرسوم عند استيراد أو تصدير البضائع، يمكن تقسيم هذه الضرائب إلى ما يلي:

- **الحقوق الجمركية:**

وهي رسوم نسبية بضرب نسبة الحقوق الجمركية التي تترامح ما بين 5 و30 بالمائة في القيمة لدى الجمارك والتي يتم تحديدها بعدة طرق حددتها المادة 16 وما يليها من قانون الجمارك.

- **الرسم على القيمة المضافة:** بعد حساب القيمة لدى الجمارك للبضاعة، تضاف لها قيمة الحقوق الجمركية ويضرب المجموع في نسبة القيمة المضافة التي تقدر إما ب 9 أو 19 بالمائة.

- **ضرائب والرسوم الخاصة:** ونجد في هذا الإطار مجموعة الضرائب والرسوم التي تفرض على نوع واحد من البضائع، على غرار الرسم الإضافي على التبغ، الرسم على البنزين والمازوت،

الرسم على المواد البترولية، الرسم على الحبوب والخضر الجافة، إلخ ... ونسب هذه الرسوم تختلف حسب كل نوع من البضائع.

- **الضرائب الحمائية المؤقتة:** هذا النوع من الرسوم منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية خاصة تلك المبرمة تحت غطاء المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي يمكن لبلد ما وضع ضرائب إضافية بصفة مؤقتة لمحاربة التصرفات التجارية غير الشرعية أو نتيجة عجز كبير في ميزان المدفوعات كما هو الوضع حاليا في الجزائر، حيث وضعت وزارة التجارة قائمة لمجموعة البضائع التي تخضع للرسم الإضافي المؤقت والذي تصل نسبته إلى 120 بالمائة لدى الجمارك للبضائع المعنية.

ب- مساندة المؤسسات المنتجة: تندرج مهام الجمارك كذلك في إطار تشجيع الشركات الوطنية المنتجة للثروة الموفرة لمناصب الشغل، بالإضافة إلى الإعفاء الجمركية التي تستفيد منها هذه الشركات تقدم إدارة الجمارك مجموعة من التسهيلات تتمثل أهمها في الجمركة عن بعد، تقليد عدد الوثائق المطلوبة عن الجمركة، الأولوية في الرقابة الجمركية والجمركية دون رقابة، للحصول على التسهيلات، يجب على الشركات الحصول على اعتماد المتعامل الاقتصادي المعتمد من طرف إدارة الجمارك.

ت- **إعداد الإحصائيات:** تكتسي الإحصائيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك أهمية بالغة بحيث تعتبر أساس لاتخاذ القرارات الخاصة بالتجارة الخارجية، في هذا الإطار تقدم الإدارة الأرقام المتعلقة بمبلغ الصادرات والواردات وذلك حسب نوعية البضاعة، البلد المصدر أو المستورد كما تقدم نسبة تغير هذه الأرقام مقارنة بالسنوات السابقة، لكن تعتقد أنه يمكن تحسين هذا النوع من المهام الخاصة بإدارة الجمارك بوضع نظام آلي يسمح للمستخدم بالبحث عن المعطيات وفق المعايير التي يريدها، كبحث شركة عن مصدر وكلفة البضاعة التي تنتجها محليا في البلدان التي يتواجد فيها منافسيها.

ث- **محاربة الغش:** تختص إدارة الجمارك بمحاربة ثلاثة أنواع من الجرائم:

الجرائم الجمركية والمنصوص عليها في قانون الجمارك: الجرائم التهريب المنصوص عليها في الأمر 05-06 المذكورة وكذلك الجرائم المتعلقة بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

كما تلعب الإدارة دورا غير مباشر في محاربة أنواع أخرى من الجرائم كتبييض الأموال، المساس بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

ويظهر دور الجمارك في محاربة الغش من خلال معاينة أفعال الغش من خلال معاينة أفعال الغش وتحرير بهذه المناسبة، المتابعة القضائية للمخالفين وأخيرا تحصيل الغرامات المستحقة لصالح الخزينة العمومية. (حكيم، 2019، الصفحات 114-115)

3. المهام البيئية للسياسات الجمركية الجزائرية وفق النصوص القانونية

المهام البيئية للإدارة الجمركية الجزائرية وفق النصوص القانونية:

تضطلع الإدارة الجمركية الجزائرية بدور كبير في مجال حماية البيئة، وهذا نتيجة ارتباط نشاطها بإدارة وتأمين الحدود، من خلال الرقابة الدائمة لحركة تدفق السلع بمختلف أنواعها من وإلى إقليم البلد.

ويمكن أن نوجز هذه المهام كالتالي: (حليس، 2016، الصفحات 234-239)

- **حماية البيئة بكل مكوناتها:**

وهذا استنادا إلى قانون الجمارك الجزائرية حسب نص المادة 3 من القانون رقم 10-98 المؤرخ في 22 أوت 1998:

حيث نصت في أحد فقراتها على: السهر طبقا للتشريع على حماية الحيوان، النبات، التراث الفني والثقافي.

كما تضمنت المادة 21 من نفس القانون السابق بأن كل بضاعة منع استيرادها أو تصديرها تعتبر بضاعة محضورة ويشير في هذا الصدد إلى محتوى اتفاقية (CITES).

- **محاربة التهريب البيئي:**

وبالاستناد إلى الأمر 06-05 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب.

يمكن تعريف محاربة التهريب البيئي بأنه: دحر كل عمليات التصدير أو الاستيراد غير الشرعية للأنواع الحيوانية والنباتية المحمية أو للأثريات المحمية وفق نص الأمر أعلاه.

- **محاربة التلوث:**

من خلال منع استيراد أو تصدير النفايات المشعة أو النووية، وكذا منع استيراد أو تصدير الغازات المضرة بطبق الأزون أو البضائع التي تحتوي على هذه الغازات، منع استيراد أو تصدير الزيوت أو المواد الكيمائية التي تلوث التربة أو المياه، وأخيرا منع السفن من التخلص من النفايات الملوثة للبحر.

- **تطبيق الجباية الجمركية الخضراء (البيئية):**

قبل أن نسترسل في الموضوع نعرف الجباية البيئية:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الضرائب البيئية على أنها: مجمل الضرائب المرتبطة بالبيئة، والتي تمتاز بكونها اقتطاع إجباري بدون مقابل يندرج ضمن وعاء يهدف من خلاله حماية البيئة.

وتهدف الجباية الجمركية الخضراء(البيئية) إلى زيادة الاهتمام بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وكذا تشجيع التوجه نحو استعمال الطاقات المتجددة، والمساهمة في تمويل المشاريع التي تعتبر صديقة البيئة، كما ترتكز سياسة الجباية البيئية على مبدأ ملوث مسدد.

وتكلف إدارة الجمارك الجزائرية بتحصيل بعض الرسوم على البضائع المستوردة التي تضر بالبيئة، وذلك من أجل تمويل حساب التخصيص الخاص المسمى بالصندوق الوطني لحماية البيئة وإزالة التلوث وفي هذا الإطار تحصل:

- الرسم على الأطر المطاطية؛
- الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنوعة في التراب الوطني، والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة؛
- الرسم على الأكياس البلاستيكية؛
- الرسم على الوقود.

4. الآليات التشريعية للسياسات الجمركية لحماية البيئة: (حناط، 2017، الصفحات 408-409)

إن تجريم أي فعل لابد أن يكون بنص قانوني يجر ذلك الفعل حتى نفرض على مرتكبه الجزاء ولحماية البيئة من مخاطر السلع الحساسة بيئيا، سنت مجموعة هائلة من القوانين التي تعنى بالرقابة على حركة دخول وخروج البضائع، والتي يعمل أعوان الجمارك على حراسة ورقابة الإقليم الجمركي، وهذا من خلال السلطات التي خولها له التشريع الجمركي.

أ-**التشريع الجمركي كوسيلة قانونية لحماية البيئة:** لقد عرفت اتفاقية كيوتو 1999 التشريع الجمركي بأنه: " مجموع الأحكام التشريعية عبر البحر، العبور، الإيداع وحركة البضائع، بالإضافة إلى الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تتعلق بتدابير الحظر والمنع والرقابة والتدابير المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال، ومن بين النصوص التشريعية التي تعنى بحماية البيئة تحت ضوء مبادرة الجمارك الخضراء، هي تلك المستمدة من الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، أحكام قانون الجمارك، وقوانين المالية، الأوامر، والمراسيم الرئاسية والتنفيذية، والقرارات الوزارية، بالإضافة إلى التنظيم.

ب- الاتفاقيات البيئية الدولية: إن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية تشكل سندا حصينا في دعم التسيير الصحيح للتجارة الخارجية للدولة في مجال التعاون التجاري والتعريفي الدولي، هذه الاتفاقيات تعقدها الدولة مع غيرها من الدول من خلال الأجهزة الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية وغيرها من الأمور، وتكون هذه المعاهدات أو الاتفاقيات في قمة التشريع الجمركي.

ت- قوانين المالية: تعتبر قوانين المالية الصادرة في بداية كل سنة مالية، من القوانين الأخرى التي تساعد مصالح الجمارك على القيام بمهامها على أحسن وجه،إذ تحمل هذه القوانين عددا من التدابير والأحكام التي تمس قانون الجمارك (تعديل، إنشاء، إلغاء بعض المواد والنصوص القانونية) ويكون ضمن باب أحكام جمركية.

ويطرأ هذا التعديل حسب متطلبات الواقع الاقتصادي للدولة عموما وما يتعلق بتسيير التجارة الخارجية والرقابة عليها خصوصا ومن بين أهم القوانين التي صدرت والتي تعنى بحماية البيئة في إطار المبادرة.

القوانين الأخرى

ويقصد بها القانون النص الذي يقره المجلس الشعبي الوطني ويصدره رئيس الجمهورية ويحدد القانون بصفة عامة القواعد والمبادئ الأساسية في المجالات المذكورة في الدستور وهو المصدر النصي الأكثر أهمية حيث لا ينبغي ولا يعدل القانون إلا بقانون أخر أين ويسهر رئيس الجمهورية على تطبيقه بعد المصادقة عليه وصدوره في الجريدة الرسمية.

- **وتمثل ابرز القوانين التي صدرت والتي لها علاقة بموضوع بحثنا هذا كما يلي:**

❖ **قانون رقم 07-79 المؤرخ في 21 جويلية 1979** المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم يعد قانون الجمارك مرجعا يتضمن التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاط الجمركي، وهو كذلك عبارة عن مرشد جمركي، إذ تستمد إدارة الجمارك أحكامها منه، ويتم تطبيقه عبر كامل الإقليم الجمركي، بحيث تنظم مواده عمليات الاستيراد والتصدير، وكذا العلاقات التجارية مع الخارج ومراقبة الأنشطة في الموانئ والمتابعة القضائية لقمع الجرائم المرتكبة وكذلك مراقبة الحدود وأخيرا حماية الحيوانات والنباتات المحافظة على التراث الفني.

❖ **القانون رقم 05-03 المو افق 6 فيفري 2005** والمتعلق بالبذور والشتائل وحماية الحيازة النباتية

والذي نصت فيه المادة 17 بعدم ترخيص إنتاج وتكاثر واستيراد وتصدير وتوزيع وتسويق البذور والشتائل إلا الأصناف المصدق عليها والمسجلة في الفهرس الرسمي للأصناف حسب الكيفيات والشروط المحددة في هذا القانون، حيث يخضع تصديرها واستيرادها إلى المراقبة التقنية والصحية النباتية.

قانون رقم 03-09 المو افق 19 جويلية 2003 يتضمن قمع جرائم مخالفة أحكام اتفاقية حظر واستحداث وإنتاج وتزين واستعمال الأسلحة الكيماوية.

❖ **القانون رقم 15-15 المؤرخ في رمضان عام 1436 المو افق15 جويلية 2015**، يعدل ويتمم الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق19 جويلية 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها.

والذي تنص المادة الثانية منه على أن القيام بعمليات الاستيراد والتصدير عبر البحر دون الإخلال بالقواعد المتعلقة بالآداب العامة، وبالأمن والنظام العام، وبصحة الأشخاص والحيوانات، والثروة الحيوانية والنباتية، وبوقاية النباتات والموارد البيولوجية، والبيئة، والتراث التاريخي والثقافي.

كما نصت على تطبيق تدابير قيود كمية أو نوعية وتدابير مراقبة المنتجات عند الاستيراد أو التصدير. (حناط، 2017، الصفحات 408-409)

5. دور السياسات الجمركية في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف

تتبع الفكرة من وراء تنظيم الحركة عبر الحدود لبعض السلع والمواد والأنواع البرية من خلال الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في المحافظة علي سلامة البيئة وحمايتها من الآثار السلبية أحيانا من الأنشطة البشرية أو علي الأقل الحد من تأثيرها. وكثيرا ما أدى الطلب المتزايد علي هذه علي هذه المواد إلى ظهور التجارة غير المشروعة في هذه المواد المنصوص عليها في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وهو ما ساهم في نمو التجارة غير المشروعة في هذه المواد، وعلى هذا الأساس يلعب ضباط الجمارك ومراقبة الحدود دورا أساسيا في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة الدولية من خلال: (حليس، 2016، الصفحات 231-332)

- مساعدة أعوان وضباط الجمارك علي تنظيم التجارة المشروعة والكشف عن التجارة غير المشروع؛

- يعمل أعوان وضباط الجمارك علي التأكد من صحة الوثائق التجارية والتأكد من أنها تتوافق مع السلع الفعلية ؛
- يدقق أعوان وضباط الجمارك في الوثائق للتأكد من مطابقتها مع السلع بهدف مكافحة الاحتيال وتحقيق الامتثال من طرف التجار للتقيد بالإجراءات؛
- إمكانية مشاركة أعوان وضباط الجمارك في عمليات التحقيق من التجارة غير المشروعة؛
- إعلام الجمهور عن التدابير المتخذة لتنفيذ والامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

من خلال قيام الجمارك بهذه الأدوار المنوطة بهم يمكن أن يساهموا في ضمان سلامة البيئة العالمية .

IV. و اقع تحقيق تنمية مستدامة في الجز ائر

1. مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

تنقسم مؤشرات قياس التنمية المستدامة إلى أربعة محاور رئيسة تتمثل في الآتي: (صاطوري، 2016، صفحة 302)

المؤشرات الاقتصادية: تتمثل أهم المؤشرات في الآتي:

- معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني؛
- الميزان التجاري ما بين السلع والخدمات؛
- قيمة الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة المساعدات التنموية الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي؛
- الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة استخدامها؛
- كمية إنتاج النفايات؛
- وسائل النقل والمواصلات.

المؤشرات الاجتماعية: من أهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي:

- السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر؛
- نسبة السكان العاطلين عن العمل؛
- الصحة العامة؛

- التعليم والتكوين؛
- الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم؛
- النسبة المؤية للنمو السكاني.

المؤشرات البيئية: من أهم المؤشرات التي تهتم بالمحور البيئي ما يلي:

- مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية؛
- الكمية المستخدمة من المبيدات والمخصبات الزراعية؛
- مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية؛
- نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛
- نصيب الفرد من المياه العذبة؛
- نسبة تلوث الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.

المؤشرات المؤسسية: تتمثل المؤشرات المؤسسية في الآتي:

- تطبيق الاتفاقيات العالمية المصادق عليها؛
- عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000مواطن؛
- عدد خطوط الهاتف لكل 1000مواطن؛
- عدد أجهزة الحواسيب لكل 1000مواطن؛
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي؛
- الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية.

2. المتطلبات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة:

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب العمل على تحسين مستوى وظروف المعيشة والمحافظة على الموارد الطبيعية برشيد الاستخدام لهذه الموارد ويرتبط ارتباطا وثيقا في تحقيق التنمية المستدامة، وهو أمر يتطلب التركيز على ثلاث مجالات رئيسية وهي: (شهاب، 2016، الصفحات 16-17)

- تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة، من خلال خلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول والطويل الأجل لجميع دول ومجتمعات العالم دون استثناء أو تمييز؛

- المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة، والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الاقتصادية، هذا فضلا عن الحد من العوامل الملوثة للبيئة؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير الماء والطاقة، توالت الجهود العالمية ما بين عام 1972 وعام 2002 للتأكيد على ضرورة إرساء قواعد التنمية المستدامة على مستوى العالم، من خلال عقد مؤتمرات دولية حول ذلك.

3. و اقع التنمية المستدامة في الجز ائر:

مر الاقتصاد الجزائري بالعديد من المراحل وشهد مجموعة من الأزمات المالية والاقتصادية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وقد تخللت هذه الفترة مجموعة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية من أجل تحقيق تنمية مستدامة والتي كانت كلها في إطار سياسة التنمية المستدامة الجزائرية، بعد الاستقلال مباشرة شرعت الجزائر في هيكلة مؤسساتها لإعادة بناء الدولة الجزائرية ورسم سياسة تنموية جديدة وذلك من خلال إتباع النهج الاشتراكي القائم على مشاركة الشعب في العمل الإنمائي واعتماد مجموعة من المخططات التنموية لعلى من أبرزها: (وآخرون، 2017، صفحة 107)

- المخطط الثلاثي للتنمية (1967-1969)
- المخطط الرباعي الأول (1970-1973)
- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)
- المخطط الخماسي الأول (1980-1984)
- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

حيث اتسمت المخططات التنموية الأولى بتحقيق نجاح معتبر لكنها تميزت بالتبعية للسلطة المركزية في اتخاذ القرارات، ومع الأزمات الاقتصادية العالمية التي مست قطاع المحروقات سنة 1980وانهيار أسعار النفط في السوق العالمية سنة 1986 شهدت الجزائر بداية تدهور السياسات التنموية نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات لتمويل برامجها التنموية، مما تطلب الأمر تجسيد مجموعة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية وهذا بدعم من صندوق النقد الدولي امتدت إلى سنة 1993 عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والاتجاه نحو خوصصتها مما مهد الطريق نحو التخلي عن النهج الاشتراكي ومركزية اتخاذ القرارات، وفي

العشرية الأخيرة شهدت الجزائر مجموعة من البرامج التنموية الهادفة لتحقيق تنمية مستدامة وذلك ابتداء من سنة 2001 نوضحها في الجدول التالي: (وآخرون، 2017، الصفحات 107-108)

الجدول رقم 1: أهم البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2000 -2015:

المخطط	الفترة	البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	2004-2001	- تشجيع ودعم الأنشطة كثيفة العمالة. - تطوير المشاريع الصغيرة. - تنمية القطاع الزراعي. - تعزيز القدرة الشرائية.	- تعزيز وتطوير المرافق الاقتصادية. - تحسين الاطار المعيشي للسكان. - تنمية الموارد البشرية.
البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	2009-2005	- دعم التنمية الاقتصادية - تطوير المنشآت الأساسية. - تطوير تكنولوجية الإعلام والاتصال.	- تحسين ظروف معيشة السكان. - تطوير منتجات العمومية وتحديثاتها.
البرامج التكميلية لتنمية الجنوب والهضاب العليا	2009-2006	- دعم التنمية الاقتصادية. - تنمية القطاع الصناعي.	- تحسين ظروف معيشة السكان. - تطوير ودعم قطاع العدالة.

		- دعم وتطوير المشاريع الفلاحية.	- دعم مخططات التنمية المحلية.
المخطط الخماسي	2014-2010	- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها. - دعم مشاريع التنمية الفلاحية والريفية. - دعم التنمية الصناعية. - دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	- تحسين التنمية البشرية. - تحسين الخدمات العمومية. - تمويل آليات إنشاء مناصب شغل وإدماج خرجي الجامعات. - دعم البحث العلمي وتعميم استخدام الإعلام الآلي داخل المؤسسات التعليمية

المصدر: مداحي محمد، وادي عز الدين، وآخرون، تفعيل برامج التعليم العالي لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر،مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد02، العدد 02، جوان 2017 ص107.

سمحت الوضعية المالية للجزائر وذلك ابتداء من سنة 2000 جراء العائدات النفطية من إطلاق مجموعة من الاستثمارات العمومية الهادفة لتحقيق تنمية مستدامة على جميع الأصعدة، وقد تم إطلاق هذه الإستثمارت على شكل برامج تنموية، كل برنامج يحتوي مجموعة من المحاور تأخذ مجموعة من الأبعاد التنموية الهادفة لتحقيق تنمية مستدامة شاملة.

جدول رقم 2 : السياسات المرافقة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دينار جزائري

التعيين	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعة	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية القدرة التنافسية الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	.13	15.2	46.58

المصدر: العالية مناد، مزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد20،2020،ص210.

يتضح من خلال الجدول أعلاه: أنه من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرامج، هناك عدد تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، من أجل ذلك قامت الحكومة بتنبي مجموعة من السياسات المصاحبة لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أي تخصيص موارد مالية بهدف تشجيع الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال للمؤسسة، الإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوربي.

- **برنامج النمو الجديد 2016-2019 :**

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع 2001 بنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازلت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين 2015-

2019 بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة 5.600 مليار، وديون خارجية منعدمة تقريبا. (وأخرون، 2018)

وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية للفترة 2015-2019 والذي رصدت الدولة له نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية في الآتي: (وأخرون، 2018، الصفحات 206-207)

- تطوير الاقتصاد الوطني؛
- ترقية وتحسين الخدمة العمومية؛
- تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية؛
- عصرنة المنظومة المصرفية المالية؛
- توسيع وعصرنة القطاع الصناعي؛
- تطوير النشاطات الفلاحية؛
- تسير المنشآت القاعدية وتوسيعها.

ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج المستثمرات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية 2017 -2019، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل. (وأخرون، 2018، صفحة 207)

ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو: (وأخرون، 2018، صفحة 208)

- مرحلة الإقلاع 2016-2019: وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.
- مرحلة الانتقالية 2020-2025: هدفها تدارك الاقتصاد الوطني.

- مرحلة الاستقرار أو التقارب 2026-2030: والتي في نهايتها يستنفذ الاقتصاد قدراته الاستدراكية، وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

خاتمة:

وخلاصة القول يمكن أن نقول أن السياسات الجمركية تعنى بتحقيق تنمية مستدامة التي من شأنها أن تحافظ على حقوق الأجيال القادمة، من خلال جملة من التشريعات والسياسات الجمركية وفق النصوص القانونية، حيث سعت الجزائر لتحقيق تنمية مستديمة من خلال تبنيها لبرامج تنموية تتخللها مجموعة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية من أجل تحقيق سياسة تنموية جزائرية مستديمة.

ويمكن إجمالا تلخيص أهم النتائج كالتالي:

- تعبر التنمية المستدامة من أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدول لتحقيق قفزة نوعية في شتى المجالات؛
- من أجل تحقيق التنمية المستدامة ومن أجل تحقيق هذه القفزة النوعية وجب الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وفق الضوابط التي تحكم السياسات الجمركية، بما يسمح بتحقيق تلك التنمية المستدامة في جميع جوانبها؛
- تكثيف إدارة الجمارك من ندوات التعريف بالأنظمة الاقتصادية الجمركية، والقيام بالتعديلات من أجل تبسيط الإجراءات ومواكبة التطورات الحاصلة التي من شأنها أن تحقق التنمية المستدامة؛
- ضرورة التعاون في رسم الاستراتيجيات الجمركية وتنسيق الجهود بوضع تعريفات جمركية لمواجهة التحديات من خلال ادخال العديد من التحسينات على مستوى مختلف أبعاد التنمية المستدامة لتلبي انشغالات محيط الإدارة الجمركية وتطور من أدائها.

كما يمكن تقديم بعض التوصيات:

- استحداث سياسات جمركية تهدف لمتابعة عمليات الإنتاج اعتمادا على برامج عصرنه الإدارة الجمركية الجزائرية ؛
- الالتزام بالتعاون مع منظمات حكومية أخرى، من شأنها المساهمة في التصدي لكل الظواهر الغير المشروعة المرافقة للتجارة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؛

- الاهتمام بالإطار التشريعي وتطويره وتبسيط القوانين والتنظيمات الجمركية بما يتلاءم مع متطلبات تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير أداء القطاع الجمركي من خلال تجسيد العصرنه الجمركية؛
- ضرورة ربط قطاعي الجمارك والتجارة الخارجية بالشبكات العالمية للمعلومات لرصد المعطيات المتصلة بالمبادلات الدولية للبضائع والتدفقات الأخرى لإعداد بنك معلومات؛
- العمل على تأهيل أجهزة قطاع الإدارة الجمركية والتفكير في أفاق تطويره، بالتكوين المستمر والنوعي لإطاراته بما يتلاءم والظروف الاقتصادية الوطنية والدولية.

الهوامش والإحالات:

ابو المجد ، مسعد حمدى محمود. (بلا تاريخ). *اطار مقترح لتطوير السياسات الجمركية لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، تخصص الإقتصاد ، الإقتصاد والمالية*. تم الاسترداد من http://srv4.eulc.edu.eg/eulc_v5/Libraries/Thesis/BrowseThesisPages.aspx?fn=PubBibID=12203838&licDrawThesis

ادر عيسى نجمي مناد. (أفريل 2018). خدمة التنمية المستدامة في الجزائر " الجهود والاستراتيجيات". عدد *خاص، المجلد رقم (1* (/).

ألساني سهاد جواد. (كانون الأول). التنمية المهنية لمعلمي التربية الفنية في ضوء مؤشرات التنمية المستدامة. *مجلة الآداب ، العدد 127*.

الموسوي سعاد كاظم خضير. (بلا تاريخ). التنمية البشرية المستدامة في العراق والإنفاق الصحي الواقع .. والتحديات .. المعالجات، دراسة اقتصادية تحليلية. *جامعة ميسان ، / (/)*.

بدر الدين مالك. (05 02, 2020). *الجمارك ..مسيرة زاخرة بالإنجازات تعزز التنمية المستدامة*. تم الاسترداد من https://al-sharq.com/articl

خوله حسن حمدان. (2018). برنامج تدقيق مقترح لتحقيق التنمية المستدامة. *مجلة جامعة بابل ، 2*.

ربيع المسعود، عفاف حناط. (2017). الجمارك الجزائرية ودورها في حماية البيئة. *مجلة التنمية الاقتصادية* .

عبد الباسط وفا. (2000). *النظم الجمركية دراسة في فكر التعريفة الجمركية ومستقبلها في ظل الجات*. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.

عبد الرزاق محمود حامد. (2006). *اقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق*. القاهرة، مصر: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع.

عبد القادر حليس. (سبتمبر , 2016). الدور الريادي للإدارة الجمركية الجزائرية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. *مجلة التكامل الإقتصادي ، العدد 11* (/).

عز الدين ادم النور. (27 01, 2020). *التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق*. تم الاسترداد من https://www.noor-book.com/

عقون شراف، بوقجان وسام، وأخرون. (افريل, 2018). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2019. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص،المجلد رقم 2* ، الصفحات 205-206.

لفتة أميرة خلف. (2018). التنمية لصحية المستدامة ونتائجها على المورد البشري (العراق حالة دراسية. *مجلة الهندسة التكنولوجيا ، العدد الخاص3* (/).

مداحي محمد، وادي عز الدين، وآخرون. (جوان, 2017). تفعيل برامج التعليم العالي لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر. *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات،المجلد02،العدد 02* .

ميلود عمار، ولهي بوعلام. (04 05, 2018). السياسة الجمركية وإشكالية ترشيد الواردات في ظل تقلبات أسعار المحروقات . *مجلة دفاتر اقتصادية* ، صفحة 248، 249.

نايت عبد السلام حكيم. (01 06, 2019). مكانة إدارة الجمارك في المتابعة القضائية للجرائم الجمركية على ضوء قانون الجمارك المعدل في سنة 2017. *مجلة الدراسات القانونية المقارنة* .

نزار ذياب عساف، مهى خالد شهاب. (19 جوان, 2016). واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق. *جامعة الفلوجة، كلية الإدارة و الاقتصاد* .